الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

مؤتمر القمة الأفريقي الثاني المعني بالمناخ

فعالية جانبية من تنظيم الاقتصادية لأفريقيا
في إطار مؤتمر القمة الأفريقي الثاني المعني بالمناخ

حوار رفيع المستوى

الموضوع:

نحو موقف أفريقي بشأن دبلوماسية المعادن الخضراء الحرجة

كلمة الافتتاح

السيد كلافر غاتيتي
وكيل الأمين العام للأمم المتحدة
الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا

أديس أبابا، إثيوبيا
١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٥

معالي السيد هابتامو تيغين، وزير المناجم والنفط في حكومة إثيوبيا،

معالي السيدة روث نانكابيروا سينتامو، وزيرة الطاقة والتنمية المعدنية في حكومة أوغندا،

السيد سيلوين هارت، الأمين العام المساعد والمستشار الخاص للأمين العام بشأن العمل المناخي والانتقال العادل،

السيدة إلين ديفيس، مسؤولة البرامج في المؤسسة الأفريقية للمناخ،

المندوبون الموقرون،

السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي سروري البالغ أن أرحب بكم في هذه الفعالية الجانبية المهمة من مؤتمر القمة الأفريقي الثاني المعني بالمناخ تحت عنوان: 'نحو موقف أفريقي بشأن دبلوماسية المعادن الخضراء الحرجة'.

وأود بادئ ذي بدء أن أعرب عن عميق التقدير لمضيِّفنا، حكومة إثيوبيا، وأن أنوه بقيادة الاتحاد الأفريقي، ومصرف التصدير والاستيراد الأفريقي، والمؤسسة الأفريقية للمناخ، وجميع الشركاء الذين جعلوا حوار اليوم ممكنا.

إنني ممتن بالقدر نفسه لأعضاء حلقة النقاش والمشاركين الموقرين على التزامهم بتعزيز موقف أفريقيا بشأن دبلوماسية المعادن الخضراء الحرجة.

أصحاب السعادة،

المندوبون الموقرون،

ها نحن نجتمع اليوم في وقت يتسم بتحوُّل عميق على الصعيد العالمي.

لقد أدى الطابع الملح لأزمة المناخ إلى تسريع السباق نحو حلول الطاقة النظيفة في جميع القارات.

ونتيجة لذلك، أخذت البُلدان تُفكر من جديد في أنظمة الطاقة عندها، والصناعاتُ تعيد اختراع نماذج الإنتاج الخاصة بها، والأسواقُ العالمية تتطور بطرائق لم نكن نتخيلها قبل عقد من الزمان.

وفي قلب هذا التحول تكمن المعادن الحرجة من الليثيوم والكوبالت والجرافيت والنحاس والمنغنيز إلى الأتربة النادرة، وهي اللبنات الأساسية التي لا غنى عنها للألواح الشمسية وتوربينات الرياح والبطاريات والسيارات الكهربائية، من بين أمور أخرى.

وبكل بساطة، لا يمكن أن يكون هناك انتقال أخضر عالمي بدون هذه المعادن.

وأين توجد هذه المعادن بكثرة؟ هنا في أفريقيا.

الواقع أن أفريقيا هي موطن لأكثر من ٣٠ في المائة من احتياطيات العالم من هذه الموارد الاستراتيجية.

وعلى سبيل المثال، توفر جمهورية الكونغو الديمقراطية وحدها حوالي ٧٠ في المائة من إنتاج العالم من الكوبالت، بينما تُعد جنوب إفريقيا من بين أكبر منتجي المعادن في العالم في ما يتعلق بمجموعة المنغنيز والبلاتين.

وتمتلك موزامبيق ومدغشقر احتياطيات كبيرة من الجرافيت، وتبرز زيمبابوي كفاعل رئيسي في مجال الليثيوم، وتمتلك النيجر وناميبيا رواسب هائلة من اليورانيوم لا تزال ضرورية للطاقة النووية والانتقال إلى الطاقة النظيفة.

وهذا الواقع لا يضع أفريقيا على الهامش، بل في صميم الانتقال الطاقوي العالمي.

ومع ذلك، يجب أن نتساءل: هل ستُختزل أفريقيا مرة أخرى في مجرد دور المورِّد البسيط للمواد الخام، لتكرر بذلك أخطاء الماضي؟

أم أننا سنغتنم هذه اللحظة لإعادة تحديد مسارنا لبناء الصناعات وإيجاد فرص العمل وتعزيز النمو الشامل وضمان بقاء فوائد مواردنا مع شعوبنا؟

المندوبون الموقرون،

الإجابة تكمن في قدرتنا على العمل معا، والتحدث بصوت واحد، والتفاوض من موقع قوة.

وفي غياب موقف أفريقي منسق، فإن الخطر حقيقي: ستستمر النماذج القائمة على الصناعات الاستخراجية، وسيتعمق التدهور البيئي، وستتسع أوجه عدم المساواة في توزيع القيمة.

ولكن بالوحدة، يمكن لأفريقيا الاستفادة من ثروتها المعدنية لدفع التصنيع، وتعزيز سلاسل القيمة الإقليمية، ودعم الانتقال الطاقوي العادل الذي لا يترك أحدا خلف الركب.

هذا هو السبب الذي يجعل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تعمل بشكل وثيق مع دولنا الأعضاء والاتحاد الأفريقي والشركاء لمواءمة هذا النقاش مع رؤية أفريقيا للتعدين، والاستراتيجية الأفريقية للمعادن الخضراء، وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

هدفنا هو المساهمة في موقف أفريقي موحد بشأن دبلوماسية المعادن الخضراء الحرجة.

ليس لدينا ببساطة خيار سوى أن نكون استراتيجيين.

وفي ضوء هذه الحقائق، أود أن أقدم أربع توصيات استراتيجية يمكن أن توجه طريقنا الجماعي إلى الأمام.

أولا، يجب على أفريقيا أن تمنح الأولوية للقيمة المضافة المحلية.

فبدلا من تصدير الكوبالت الخام أو الليثيوم، يجب أن نبني القدرة على المعالجة والصقل والتصنيع داخل أفريقيا.

وبهذه الطريقة، يمكننا استحداث فرص العمل وتطوير الصناعات وتأمين إيرادات مستدامة لحكوماتنا وشعوبنا.

إن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تقود، بالشراكة مع مصرف التصدير والاستيراد الأفريقي ومؤسسات أفريقية أخرى، مبادرة سلسلة القيمة للبطاريات والمركبات الكهربائية على الصعيد القاري.

وبدءا من جمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا، تهدف هذه المبادرة إلى تطوير مراكز صناعية لتصنيع البطاريات والتنقل النظيف، وهو ما يدل على قدرة أفريقيا على الانتقال بشكل حاسم من استخراج الموارد إلى الابتكار التكنولوجي.

ثانيا، يجب أن نعزز التعاون في ما بين البلدان الأفريقية.

وفي هذا الصدد، توفر لنا منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية منبرا قويا لتطوير سلاسل القيمة الإقليمية وتقليل الاعتماد على الجهات الفاعلة الخارجية.

ومن خلال الدمج بين تثمين المعادن، والتصنيع، والتجارة عبر الحدود، يمكننا إطلاق العنان لوفورات الحجم وتأمين مكانة أفريقيا في سلسلة التوريد العالمية.

ثالثا، يجب أن ندعو إلى إقامة شراكات منصفة.

يجب أن يتدفق التمويل والتكنولوجيا والمهارات إلى أفريقيا بطرق تحترم سيادتنا وتخدم أولوياتنا الإنمائية.

ولا يمكن لأفريقيا أن تحوِّل ثروتها المعدنية إلى رخاء دائم لشعبها إلا من خلال الشراكات القائمة على الإنصاف والمنفعة المتبادلة.

رابعا، قبل كل شيء، يجب أن نرسخ دبلوماسيتنا على مبادئ العدالة.

فلا يمكن أن يكون الانتقال الطاقوي عادلا للعالم وغير عادل لأفريقيا.

إذا كان العالم يعتمد على معادن أفريقيا لتحقيق إزالة الكربون، فإن الإنصاف يتطلب أن تجني أفريقيا أيضا الثمار من خلال النمو الصناعي والبنية التحتية الخضراء وتعزيز القدرة على الصمود للفئات الأكثر عرضة لتغير المناخ.

السيدات والسادة،

هذا الحوار لا يتعلق فقط بالمعادن.

إنه يتعلق بمستقبل أفريقيا.

ويتعلق الأمر بصياغة رواية يتم فيها تمكين أفريقيا وليس استغلالها. حيث نكون نحن مهندسين مشاركين، ولسنا متفرجين، في الانتقال الأخضر على الصعيد العالمي.

واللجنة الاقتصادية لأفريقيا مستعدة دائما للعمل يدا بيد مع الدول الأعضاء والاتحاد الأفريقي وجميع الشركاء لترجمة حوار اليوم إلى إجراءات ملموسة.

وسنقدم الخبرة الفنية وتحليل السياسات ومنصات الحوار اللازمة لتعزيز الصوت التفاوضي في أفريقيا والنهوض بسلاسل القيمة الإقليمية.

معا، يمكننا ضمان ألا تُغذي المعادن في أفريقيا الانتقال على الصعيد العالمي فحسب، بل تدعم أيضا الانتقال في أفريقيا.

شكرًا لكم.